هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة او لكون المعمول جارا ومجرورا والظرف يتوسع فيهما مع انه يمنع هذا التقديم احد مذهبين وثانيهما جواز وهو الاصح
قوله فلا توجد مع غيره فيه اشارة الى ان الباء في قوله لا ختصاصه داخلة على المقصور عليه قوله من باب الحكم بالجميع اي بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلي بكل ما ذكر وقوله لا بالمجموع اي الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية اي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله وبكل واحد منها بيان لحاصل المعنى وهو قال اي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر كان اوضح كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد قوله سواهما سوى جر مقدم وحرف مبتدا مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدا وان قلنا ينصرف سوى كما هو الراجح قوله اي سوى قابلي العلامات اشار بذلك الى ان ما قال ابن هشام من ان في كلام المص حذفا في التقدير والحرف سوى قابلي علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم فعل ثم حرف الكلم ان كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا وارد عليهم في نكته انه علم من قوله واسم نحو الخ ان الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بان مقابل الشيء لا يقبل علامته فما ذكره من التقدير مختل انتهى الا ان يقال ان في هذا التقدير اشارة الى ان علامة الحرف مجرد عدم قبوله علامتهما ولهذا قال الشارح بعد ان علامة الحرفية هي فهو بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه اي اقسام الثلاثة لانه لا يعلم من ذلك الحكم لانه لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لانا نقول لعين تعريف الحرف فقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما قوله التسع المذكورة هي وان كان بعضها حروفا في الواقع الا انه لم يجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض في لزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة للحرف بل بعنوان كونها الفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا اولا انما قال التسع المذكورة لانه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام اخلال لعله يعود وارد على كلام ان الاسما ما لا يقبل شيئا من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل

واجب

٩٨

واجب بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز في الجملة وما قيل من انه يوهم اي غلط المبتدي ان يعتقد حرفية بعض الكلمة دفع بانا نتوقف الشيء لا يستغني عنه المبتدي كما في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن اصل الايراد بان الاسم ان يا ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو اعم من ان يقبل بنفسه او بمرادفه او بمعنى معناه فقط وعوض وحيث تقبله بمراده وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بناء على ان مدلوله الحدث او بمعنى معناه بناء على ان مدلوله لفظ الفعل وتقبل بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه قوله اي علامة الحرفية ان لا يقبل الخ اورد عليه ان عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتحرجهم بان العدم لا يصلح علامة للوجودي واجيب بان ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد قوله ثم الحرف على ثلاثة انواع اشار الى لعدد المص الامثلة ولكن ان يجعل نكتة الاشارة الى ان الحرف فيهمل وعامل العمل الخاص بالاسما وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الش بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف من الشيء المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة في الكليات المندرج تحت النوع ليست انواعا بل اصناف ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الش بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل او عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس او المختص بالاسما اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفي او غير الخاص كان واخواتها او مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسأل عنه وما جاء على خلافه يسأل عن حكمته في مخالفته الاصل وسيذكر الش ذلك قوله لا نظر الى اصلها من الاختصاص بالفعل لما كان اصلها ما ذكر لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام الخفت رتبتها عن الاختصاص قوله الا ترى استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل في الاستفهام للتقرير بالروية كقوله في الم نشرح لان الاستفهام التقريري

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)